ومو الصحيح والتنوين عوض اليا، والممنوع ما للتمكن وحذف اليا لتقدم
الاعلال الذى لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذى لتصحيح احوالها
والغالب الاصلى فى الاسما، ملو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال
الصيغة وحدت مستحقة بمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واتى
اخر للعوض عن اليا، او جعل هذا التنوين الذى للصرف فى الاصل
عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالغرض من
التشبيه اثبات اليا، لينتج عدم صرف لا بيان اعرابه لانه تقدم
بريان وجه الشبه بمجرد كون اليا، مقدرا لا الصرف والا كون
الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعنى
حذف اليا، وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الاستثنا، المذهب
الاول وقد لفظ بجواري اى جعل خبره كنصبه تقديم منع الصرف على
الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه لغة
مستحنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته بملاو تمتهها
للجهو او الغا التانيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف اى احدى
الفى التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمرا، قيل انما قامتا
مقام العلتين للزومها للكلمة وضعا فمتى لو يقال حبل ولا
حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية اقول

ان ارادوا

ان ارادوا عموم السلب فى التاء فمنقوض بنحو ظلمت اذ لا يقال ظلم
بمعناها وان ارادوا سلب العموم فلذا الالفان نحو ذكرى وصحراء وان
ارادوا بجئ التاء للفرق مطردا فى بعض الصفات فلذا المقصورة فى
افعل التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم
تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء فى
الوقف ها، وهى حرف خفى كانه معدوم فقلب مفارقة التاء وندر
مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من
من الاسباب التامة بمنع الصرف شرع فى الناقصة فقال والاثنان
من العلمية قدمها لاشتراطها فى الاكثر وعدم اشتراطها بشئ ولما
كان ما عدا العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية نفس
السبب لا شرطا للمعرفة التى هى السبب كما فعل ابن الحاجب ايجازا
او قصر المسافة ونظر ابن الحاجب ظهور الفرعية للتنكير فى المعرفة
اكثر منه فى العلمية والعدل من عدل عن الطريق او طل مثلا
مالَ والمعدول عن الحذف والايصال وهو فى اصطلاح النحاة
خروجه اى المعدول المعدول بالعدل اعنيا رمادته الاصلية ولم
ترجع بالاسم لانه مع بعده لفظ الا يشمل نحو ثلث واخر ونحو وا
مس على راى اذ لو انه يراد بالضمير الناح فى الذات دون الوصف

Copyright © King Saud University